

# علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ٧-٣-٢٠١٤ ٩٢

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- **الجهة الثالثة-** فيما إذا فرض طرو العجز في أثناء الوقت
- ، وقع البحث عندهم في جريان استصحاب بقاء وجوب الأقل و عدمه، و قد خص البحث عن جريان هذا الاستصحاب بفرض طرو العجز دون النسيان، و هذا هو الصحيح، إذ في حال النسيان ليس هناك شك لاحق و يقين سابق و بعد إتيان العمل و زوال النسيان لا مجال لجريان الاستصحاب لأنه حكم ظاهري بملاك حافظية التكليف الواقعي المشكوك،

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- و وجوب الناقص بعد الإتيان به لا معنى لحفظه بالاستصحاب بل على تقدير ثبوته قد انحفظ بنفسه في المرتبة السابقة فلا مجال للحكم الظاهري في فرض النسيان،
- و ليس الإشكال من ناحية اللغوية لكي يقال بترتب الأثر عليه بلحاظ الأجزاء و عدم وجوب القضاء، بل الإشكال في عدم معقولية الحكم الظاهري الاستصحابي في نفسه.

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- و اما البحث عن جريان هذا الاستصحاب في موارد طرو العجز في الأثناء فقد أثير بوجهه الإشكال بان الوجوب المعلوم للأقل هو الوجوب الضمني و هو مقطوع الارتفاع مع ان المراد إثباته بالاستصحاب هو الوجوب الاستقلالي للأقل و هو مشكوك الحدوث
- و في مقام دفع هذا الإشكال توجد عدة تقريبات.

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- [الجهة الثالثة] استصحاب وجوب الباقي
- الجهة الثالثة: ما يظهر في فرض ثالث غير الفرضين الماضيين - من استمرار العجز إلى أثناء الوقت أو إلى آخر الوقت - و هو ما إذا كان **العجز من أثناء الوقت** فقد ذكرت في المقام مسألة الاستصحاب، أي: **استصحاب وجوب الباقي**، و وقع البحث عنه،

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- و لا أقصد أن التمسك بالاستصحاب هنا صحيح، وإنما المقصود أن شبهة الاستصحاب جاءت بها هنا، و لكن لا يوجد لهم أي ذكر عن الاستصحاب في مبحث النسيان و الصحيح هو ما صنعوه، فإن الاستصحاب على تقدير تماميته في المقام لا مجال له في مبحث النسيان (١).
- (١) المحقق العراقي رحمه الله قد تعرض في مقالاته ج ٢، ص ١٠٢ للاستصحاب في فرض النسيان (مقالات الأصول؛ ج ٢؛ ص ٢٧١)

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- فهنا نتكلم في مقامين: الأول في أنه على تقدير تمامية الاستصحاب هنا، هل يتم هناك، أو يوجد هناك فرق بين المقامين في ذلك؟ و الثاني في أنه هل يتم الاستصحاب فيما نحن فيه أو لا؟

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- أما **المقام الأول**: فالصحيح أنه لو تم الاستصحاب هنا فإنه لا يتم في باب النسيان، إذ في حال النسيان لا يوجد شك لاحق، فإن الناسي يرى نفسه ذاكرة وملتفتا لا ناسيا، و بعد أن صلى ناقصا ثم تذكر لا مجال لأن يثبت وجوب ما أتى به من الباقي في حال النسيان بالاستصحاب، لأن **الحكم الظاهري** على ما مضى منا إنما هو **لحفظ الملاكات الواقعية عند التزامهم**، و الاستصحاب هنا ليس له أية حافضية لملاك الباقي لو كان، بل انحفظ بنفسه في المرتبة السابقة على الحكم الظاهري، فأى مجال للحكم الظاهري؟!

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- و لا يقال: إنه بناء على أجزاء الأحكام الظاهرية سوف تترتب ثمرة على هذا الاستصحاب: و هي الأجزاء و عدم لزوم القضاء، فلا يكون الاستصحاب لغوا.

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- فإنه يقال: إنه لم يكن إشكالنا عبارة عن اللغوية و عدم الثمرة حتى يجاب بأن ثمرته الإجزاء بناء على القول به، وإنما إشكالنا عبارة عن أن حقيقة الحكم الظاهري هي الأحكام الحافظة لملاكات الأحكام الواقعية عند التزاحم في باب الشك، وهذا ما لا يتصور في المقام، و الإجزاء إنما هو فرع تحقق الحكم الظاهري في نفسه و تماميته، و هنا لا يتم الحكم الظاهري، لأن الملاك الواقعي انحفظ في المرتبة السابقة على الحكم الظاهري\* لا بالحكم الظاهري.
- \* فيه نظر و إشكال واضح إذ الشك في صحة ما أتى به حال النسيان يوجب الشك في انحفاظ الملاك الواقعي فافهم.(مهدي الهادوي الطهراني)

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال النسيان

- نعم قد يتشبه في [إثباته] بمقتضى الأصول العملية حتى في صورة عدم إطلاق دليل المركب حال النسيان أيضا. و ذلك تارة ببركة الاستصحاب بعد زوال النسيان بلحاظ حال النسيان في صورة سبقه بالقدرة و الالتفات.
- و تقريبه بوجوه:

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال النسيان

استصحاب الوجوب الجامع بين النفسيّ و الغيري الثابت لنفس  
الجزء السابق

استصحاب الوجوب النفسيّ الثابت للأكثر بناء على مسامحة العرف  
في موضوعه بجعله عرفاً الأعمّ من الواجد لبقية الأجزاء المنسيّة و  
الفاقد

استصحاب نفس الوجوب الثابت للجزء سابقاً ضمناً و لو بدعوى أنّ  
هذه المرتبة من الوجوب المتحقق في ضمن الكلّ محتمل البقاء و إن  
كان بقاءه مستتبعا لكونه في حدّ أقصر من حدّ السابق

تقريب الاستصحاب

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

- و أما **المقام الثاني**: فالإشكال المتبادر إلى الذهن في أول النظر في هذا الاستصحاب هو أن الوجوب المتيقن سابقا للباقي هو الوجوب الضمني، و المشكوك لاحقا هو الوجوب الاستقلالي له، فكيف يستصحب الوجوب السابق مع القطع بارتفاعه؟ و في مقام دفع هذا الإشكال تذكر عدة تقريبات للاستصحاب في المقام:

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال النسيان

المحقق العراقي

استصحاب الوجوب الجامع بين النفسيّ و الغيريّ الثابت لنفس  
الجزء السابق

استصحاب الوجوب النفسيّ الثابت للأكثر بناء على مسامحة العرف  
في موضوعه بجعله عرفاً الأعمّ من الواجد لبقية الأجزاء المنسيّة و  
الفاقد

استصحاب نفس الوجوب الثابت للجزء سابقاً ضمناً و لو بدعوى أنّ  
هذه المرتبة من الوجوب المتحقق في ضمن الكلّ محتمل البقاء و إن  
كان بقاءه مستتبعا لكونه في حدّ أقصر من حدّ السابق

تقريب الاستصحاب

## ٢- الشك في إطلاق القيد لحال العجز

الشهيد الصدر

استصحاب جامع الوجوب المررد بين الاستقلالي و  
الضمني

الجزء المتعذر إذا لم يكن ركناً بحيث يتبدل بانتفائه  
الموضوع جرى استصحاب الوجوب، لأن هذه  
الحيثية حينئذ تكون تعليلية لا تقييدية

وجوب الباقي بعد تعذر أحد الأجزاء هو عين وجوبه  
قبله، و إنما يختلف عنه في حد الوجوب

تقريب  
الاستصحاب